**الفصل الثاني نطاق تقييم اداء المشروعات العامة واهدافه**

**المبحث الاول : مؤشرات الاداء للمشروعات العامة**

ان اختيار مؤشرات الاداء في المشروعات العامة ليس بنفس سهولة اختيارها في المشروعات الخاصة , وذلك بسبب تنوع وتعدد اهداف المشروعات العامة , ففي حين يتركز الهدف الرئيسي للمشروعات الخاصة في تحقيق أقصى الارباح التجارية , فا ن هدف المشروعات العامة يكون تحقيق أعلى فائض اقتصادي صافي الى جانب اهداف استراتيجية وتنموية يصعب في بعض الاحيان قياسها كميا وتقدير مردودها الاقتصادي . لذلك المشروعات العامة لا يمكن ان تخضع من حيث تقييم ادائها الى المؤشرات التي توضع من قبل المحاسب القانوني الذي تنحصر مهمته في التحقق من اصولية عمليات المحاسبة والاجراءات الادارية التي ادت الى تحمل كلف او تحقق ايراد , ونادرا ما ينظر الى مستوى الكفاءة او درجة الفعالية فيما عدا استخراج معدل العائد التجاري على الاستثمار.

يمكن تقسيم مؤشرات تقييم اداء المشروعات العامة الى نوعين :

1. ***المؤشر الرئيسي ( مؤشر الفائض الاقتصادي الصافي )***

***ان مؤشر الفائض الاقتصادي الصافي المبني على مؤشر ( الربح الاقتصادي) يمكن ان يعكس كفاءة اداء المشروعات العامة بشكل اكثر موضوعية***

لان المشروعات العامة ملتزمة بتحقيق المصلحة العامة لذا لا يمكن ان يكون الربح التجاري مؤشرا لتحقيق اهدافها , كما لا يمكن اهماله لذلك يتم تعديله لاستخراج مؤشر الفائض الاقتصادي الذي يدل على ما تحقق للاقتصاد الوطني نتيجة تشغيل ذلك المشروع .

يتم التعديل باضافة حساب اقتصادي معدل لغرض استخراج مؤشر الفائض الاقتصادي وذلك عن طريق تعديل مجموعتين من المؤشرات الحسابية وهي :

1. **حساب تعديل الاسعار....** ان حساب الارباح والخسائر التجارية يجب ان يعدل للوصول الى حساب الارباح والخسائر الاقتصادية عن طريق اعادة تسعير المدخلات والمخرجات باسعارها الاقتصادية , يمكن استخراج هذا الحساب بسهولة اكبر من حساب التعويضات ودون صراع كبير بين اجهزة الادارة العامة وادارة المشروعات , حيث ان سعر المدخلات والمخرجات موجود في السوق , ويمكن تحديدها اما عن طريق سعر او تكلفة الفرصة البديلة , وكما يلي :

* اعادة تسعير المدخلات التي حصل عليها المشروع بسعر يقل عن السعر الاقتصادي لها وفق تكلفة الفرصة البديلة و يجب ان يضاف الفرق في سعرها الى جانب المصروفات
* اعادة تسعير المخرجات التي اشتريت بسعر تشجيعي فانه يجب خصم الفرق بين سعرها والسعر الذي يدفعونه عند شراء هذه المنتجات من اطراف اخرى وذلك من جانب الايرادات .
* يضاف لهذا الحساب الفرق بين سعر بيع السلعة المفروض من الحكومة وسعر بيعها من المصادر الاخرى **.**
* يضاف الفرق الناتج عن فرض شراء سلع وخدمات باسعار تزيد عن السعر الذي يمكن للمشروع شراء هذه السلع والخدمات به .

1. **حساب التعويضات الواجبة للمشروعات ....** وهي مسالة شائكة وصعبة التنفيذ تتضمن تعويض المشروعات عن الزامها بتأدية اهداف غير تجارية لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة تؤدي الى تحمل المشروعات تكلفة اضافية في سبيل تحقيقها , لذا لا يجوز القاء العبء على المشروعات وانما يجب تعويضها لتأديتها اهداف الدولة , مثلا يفرض عليها :

* الاحتفاظ بايدي عاملة فوق حاجتها تجنبا للبطالة.
* اقامة نشاطها في موقع أقل جدوى من الناحية الاقتصادية للاستثمارات.
* تدريب المواطنين وتأهيلهم لتحقيق اهداف التنمية لايجاد مجالات عمالة منتجة لمواطنيها وتطوير مواردها البشرية
* دفع اجور للايدي العاملة الوطنية تفوق تكلفة الاجور السائدة محليا ,

من جانب اخر هناك حساب تعويض المشروعات العامة الى الحكومة مقابل الخدمات التي تؤديها الدولة مباشرة لموظفي هذه المشروعات بأسعار أقل من السعر الاقتصادي , والتي لو لم تقدمها الحكومة لأضطر المشروع نفسه الى تقديمها.

2-**المؤشرات المكملة**

ان مؤشر الربح التجاري أو مؤشر الربح الاقتصادي أو حتى مؤشر الفائض الاقتصادي الصافي كمؤشر رئيسي سيبقى لفترة طويلة عاجزا عن الدلالة الوافية الكافية على اداء المشروعات العامة بسبب:

1. تنوع وتعدد اهداف المشروعات العامة , لذلك يصعب اعتمادها على مؤشر واحد بشكل مطلق .
2. في حالة صعوبة تحديد الاهداف الاستراتيجية بشكل كمي يعبر عنه بقيمة اقتصادية يمكن تضمينها في المؤشر الرئيسي.

نتيجة الاسباب اعلاه تظهر الحاجة الى مؤشرات مكملة وهي تلك الدالة على اهداف المشروع , والتي لا يمكن تحويلها الى قيمة اقتصادية وتضمينها في المؤشر الرئيسي . ومن اهم الاهداف الاستراتيجية :

1. الاهداف الرامية الى زيادة الاعتماد على الذات وتقليل درجة التبعية .
2. الاهداف التنموية الساعية الى مواجهة عقبات التنمية كمؤشر النمو الكمي والكيفي للعمالة الوطنية , ومؤشر تناقص التبعية , وتحسن نوع السلعة والخدمة , ومدى المساهمة في بناء هيكل اساسي بشري ومادي قادر على زيادة الانتاج وترشيد طرقه .
3. **المؤشرات الاضافية**

ان مؤشرات الربحية والفائض مهما تكون مرتفعة فانها قد لا تعبر عن ارتفاع الكفاءة التي يستخدم بها المشروع الموارد المتاحة له , وانما قد تكون معبرة عن وجود الريع الاقتصادي الناتج عن ندرة الموارد الطبيعية او عن احتكار او استنزاف ثروة بشرية او مادية , ولذلك فانه لا بد من وجود مؤشرات اضافية قادرة على تحليل وتفسير المؤشر الرئيسي , اذن هي مؤشرات تفسيرية يمكن من خلال النظر اليها ومقارنتها بالمؤشرات السائدة في المشروعات المماثلة والمنافسة محليا واقليميا وعالميا الحكم على دلالة المؤشر الرئيسي وتحديد دور ادارة المشروع الاداء المتحقق من الاثار الناتجة عن وجود الريع الاقتصادي , وتتضمن هذه المؤشرات ما يأتي

1. مؤشر درجة استخدام الطاقة المصممة .
2. مؤشر معدل الانتاجية
3. مؤشر معاملات ارتباط الاستهلاك الانتاجي.